



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) Palestinian Human Rights Organization - PHRO Member of International Federation for Human Rights (FIDH) Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



بيروت في 9 آذار/مارس 2011

بعد وفاة الطفل محمد طه بسبب رفض معالجته: المطلوب تحديد المسؤوليات وإيجاد الحلول الدائمة

لم تكن وفاة الطفل الفلسطيني محمد طه (11 عاماً)¹ يوم الإثنين 7 آذار (مارس) 2011، سابقة بحد ذاتها وإن كانت مأساة جديدة تقع على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن سلسلة المآسي التي يعيشونها منذ أيام اللجوء الأول قبل نحو 62 عاماً، لكن لتلاني استمرار المآسي هذه التي تتكرر، يتوجب تحديد المسؤوليات وإيجاد الحلول الدائمة.

1 — تناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وشرعة حقوق الطفل:

إن المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) التي تعزي والدي الطفل وعائلته بوفاته المريعة، وكذلك أبناء مخيم عين الحلوة، يههما أن تسجل أن التلكوء أو الإمتناع عن تقديم العلاج للطفل المتوفى، يناقض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في المادة 25 منه البند 1 على: "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية (...)", وكذلك البند 2 الذي ينص على: "للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين (...)".

كما يناقض شرعة حقوق الطفل، التي صدرت بموجب قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1959، الذي ينص في المبدأ الرابع، على: "يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي، وأن يكون مؤهلاً للنمو الصحي السليم، ولهذه الغاية، يجب أن يحاط هو وأمه بالعناية والحماية الخاصتين اللازمتين قبل الوضع وبعده. وللطفل حق في قدر كاف من الغذاء والمأوى والخدمات الطبية". والمبدأ الخامس: "يجب أن يحاط الطفل المعوق جسدياً أو عقلياً أو اجتماعياً بالمعالجة والتربية والعناية الخاصة التي تقتضيها حالته".

¹ توفي الفتى الفلسطيني محمد نبي طه (11 سنة) على باب احد المستشفيات في منطقة صيدا بعدما رفضت الادارة استقباله لعدم تمكن اهله من تأمين مبلغ الف دولار كما اعلن اهله، وكان يعاني مشاكل صحية، من بينها نقص في الأوكسجين، يسبب له ضيق في التنفس، كما سبب له نقص الأوكسجين اعاقه دائمة. (الحادثة وردت في صحف: الحياة، السفير، المستقبل يوم الأربعاء 9 - 3 - 2011، ومواقع اخبارية لبنانية يوم الثلاثاء 8 - 3 - 2011).



المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)

Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)



2 — في تحديد المسؤوليات:

يمكن هنا الإشارة إلى 4 جهات مسؤولة عن حالة الوفاة هذه بعضها بشكل مباشر وبعضها الآخر بشكل غير مباشر.

أ — فمباشرة المسؤولية تقع على عاتق وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي أنشأت أساساً كي يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته عن مساهمته المباشرة بمأساة لجوء الفلسطينيين من ديارهم في العام 1948، ولا يمكن وضع أي مبرر لتقاعس الأونروا عن دورها سواء كان العذر عجزاً في الموازنة أم عجزاً وتقصير إداري.

ب — تلي الأونروا في المسؤولية، منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً وأنها تمتلك مؤسسات ذات صلة بحياة الفلسطينيين، ومن ضمنها مؤسسة الضمان، التي فشلت إلى الآن في وضع برامج عملية، موجودة كمشاريع أساساً في أراجها، موضع التنفيذ، بما يخفف من حجم الخلل في المتابعة الطبية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ثم كل فصائل العمل السياسي التي يبدو أنها تضع المماحكات ونزوات السلطة فوق كل اعتبار، وتقتصر بالتالي عن خدمة أفراد مجتمعها، الذي هو مبرر وجودها أصلاً.

ج — وتحمل وزارة الصحة اللبنانية والمستشفيات جميعها مسؤولية غير مباشرة، إن من خلال استثناء الفلسطيني من الاستفادة من برامج وزارة الصحة الاستشفائية، أو من خلال البعد التجاري النفعي لمستشفيات يجب أن يكون هدفها قبل المال صحة الإنسان.

3 — في الحلول:

1 — ترى المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، أن حل هذه المعضلة، هي المشاركة بين كل الأطراف ذات الصلة: أي الأونروا ومنظمة التحرير والفصائل ووزارة الصحة اللبنانية والمستشفيات، وذلك بهدف تأسيس صندوق ضمان مشترك، يضمن إستشفاء اللاجئين الفلسطينيين في أي مستشفى من دون الحاجة إلى وجود أموال سائلة مع المريض، ونرى أن ذلك يتم عبر اعتماد بطاقة صحية لكل لاجئ فلسطيني.

2 - وبانتظار هذا الحل الجذري والذي يحتاج إلى خطة عملية وآليات تنفيذ، تطالب "حقوق" الأونروا ووزارة الصحة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية البحث فوراً في إصدار تعليمات إلى كل المستشفيات بضرورة استقبال أي مريض فلسطيني بحالة طوارئ على أن تتحمل الجهات الثلاث المسؤولية المالية المترتبة على علاج المرضى الفلسطينيين، بالتآزر مع المستشفيات الخاصة والحكومية.